الأنباء
الاربعاء 19 ديسمبر 2012

عدنان عبدالصمد لا يتأخر في أي منصب عن العمل الوطني

الخرافي: أدعو النواب إلى الحرص على التعاون والتنسيق فنجاح المجلس ينطلق من العمل الجماعي

هنّأ رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي أعضاء المجلس الجديد على ثقة الناخبين كما بارك لأعضاء الحكومة ثقة صاحب السمو الأمير وسمو رئيس الوزراء، مؤكدا ضرورة التنسيق بين السلطتين لتحقيق الانجاز المأمول، لاسيما في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت.

وشدد الخرافي في تصريح إلى الصحافيين على عدم محاباة الحكومة نائبا على حساب آخر، وألا يكون «الصوت العالي» هو معيار التفاضل للحكومة في تعاملها مع النواب، مؤكدا أن القانون يجب ان يطبق ليأخذ كل ذي حق حقه، بلا خوف من الصوت العالي أو التهديد بالاستجوابات.

وقال «ان على الوزراء ضبط تصريحاتهم لتجنب أي مواقف أو تصريحات بعيدة عن المنطق، مشددا على التريث وتقييم الأمور قبل اطلاق أي تصريحات أو بيانات غير سليمة نحن في غنى عنها.

وهنأ الخرافي رئيس ونائب رئيس مجلس الأمة على ثقة زملائهما، معربا في الوقت نفسه عن تقديره للروح الطيبة التي أبداها منافسوهما في هذين المنصبين علي العمير وأحمد المليفي وعدنان عبدالصمد، وهو ما يؤكد أن الكويت مازالت بخير بوجود مثل هذه الأخلاق وروح التعاون بين الجميع.

ودعا الخرافي اعضاء المجلس الجديد إلى التعاون والتنسيق فيما بينهم، وعدم اعطاء فرصة لمن يريد أن يتصيد الأخطاء أو يشمت بهم، مؤكدا أن نجاح المجلس يتطلب عملا جماعيا لكل الأعضاء، كما أوصى النواب بعدم تكرار أخطاء مجالس سابقة كان بعض أعضائها يهددون بالاستجوابات بالحق والباطل ما أفقد هذه الأداة قيمتها.

وعن عدم إعادة توزير فاضل صفر، وقرار المجلس كذلك بعدم انسحاب النائب عدنان عبدالصمد لنائب الرئيس قال الخرافي: «إن الحكومة خسرت فاضل صفر المعروف بكفاءته وأمانته ونظافة يده ولسانه، وهو خرج كما يخرج أي شريف يخدم بلده، واتوقع ان خروجه هو استراحة محارب وهو لن يكون بعيدا عن العمل الوطني.

واضاف: اما ما يتعلق بالاخ عدنان عبدالصمد، فهو مازال عضوا، وهو لن يتأخر ابدا عن العمل الوطني وسيقوم بالدور المطلوب منه لإيمانه بواجبه الوطني، ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر الجزيل لهما نيابة عن شعب الكويت سنة وشيعة.

وعن رؤيته لمواقف «المقاطعين» الآن بعد انطلاق اعمال الفصل التشريعي الرابع عشر، قال: انا بطبعي متفائل وليس امامي سوى التفاؤل، والمقاطعة حق لمن اتخذ هذا القرار، ولا احد ينكر ان الانتخابات الاخيرة تمت وفق الاطر الدستورية، ومن قدم الطعن عليه انتظار حكم المحكمة الدستورية الذي سنحترمه ولا نعترض عليه.

واضاف: ان تعديل نظام التصويت منح فرصة اوسع لمن رغب بالمشاركة في مجلس الامة من غير المقاطعين الذين عليهم احترام وجهة نظر من شارك، كما احترم المشاركون رأي المقاطعين.

وقال: علينا العمل على دعم استقرار البلاد، واحترام بعضنا البعض، وعدم الاساءة الى الكويت بأي طريقة كانت، والابتعاد عن التهديد والابتزاز واستخدام اساليب لم يعهدها المجتمع الكويتي، بل يرفضها، لاسيما ان مجتمعنا اعتاد الحوار الهادئ واحترام الرأي والرأي الآخر.

وعن نصيحته للمشاركين في المسيرات داخل المناطق، قال: انا انصحهم ان يتقوا الله في الكويت، واذا كان هناك خلاف فبالامكان معالجته دون الاضرار بالكويت وسمعتها، فلا بلد لدينا سوى الكويت، والفيصل هو حكم وقرار الاغلبية داخل المجلس وليس حكم الشارع، مشددا على ضرورة الرأفة بالشباب الكويتي وعدم تعويدهم على اعمال وتصرفات تسيء لهم قبل ان تسيء الى الكويت.

وسئل الخرافي عما يلمسه من فرق بين مجلس 2012 المبطل والمجلس الحالي، فأجاب: في المجلس المبطل كانت لدينا اكثرية نعتقد ان ما يفرقها اكثر مما يجمعها، الا ان اعضاءها اتفقوا على الحد الادنى المطلوب منهم بعد التصويت لبعضهم البعض ودعم بعضهم البعض في اللجان، فرأينا النتائج السلبية لمثل هذا التنسيق، حتى جاء قرار المحكمة الدستورية الذي اوقف تدهور العمل البرلماني في الفترة الماضية، ثم جاء مجلس الامة الحالي الذي انتخب بطريقة دستورية صحيحة، وليس امامنا سوى الالتزام بنتائجها اذا كنا نؤمن بالدستور، معربا عن امله في التوفيق لمجلس الامة بانجاز القوانين التي يتطلع اليها الشعب الكويتي.

جاسم الخرافي

الحكومة خسرت الوزير فاضل صفر الذي خرج كما يخرج أي إنسان شريف خدم بلده

معصومة المبارك: «التشريعية» أقرت مرسومي «الوحدة الوطنية» و«مكافحة الفساد» بالأغلبية

قالت رئيس اللجنة التشريعية د.معصومة المبارك ان اللجنة وافقت على مرسوم بقانون الوحدة الوطنية بالتصويت بأغلبية 5 نواب وامتناع نائبين، مضيفة: كما وافقت اللجنة التشريعية على مرسوم بقانون هيئة مكافحة الفساد بالتصويت أيضا وبأغلبية 5 نواب مقابل نائب واحد رافض.

معصومة المبارك

الشطي: الإثارة الطائفية وسيلة المعارضة

أبدى النائب خالد الشطي ألمه لأن يكون التحريض والإثارة الطائفية والغمز من قناتها والطعن بخنجرها المسموم هو الوسيلة الوحيدة المتبقية للمعارضة لتحقيق مآربها، مجددا دعوته للمعارضة الوطنية الحقة بنفي الانقلابيين. وقال الشطي في تصريح له: أكرر دعوتي للمعارضة بأن ينفوا الانقلابيين من صفوفهم، وان يوائموا حراكهم مع الدستور والآليات المتفق عليها، مشددا على انه سواء باتوا في الساحة او انصرفوا الى مخادعهم فهناك وعي شعبي جارف بخواء دعوتهم وافتقادها أدنى مصداقية ومازالوا في انحسار. وتساءل الشطي: من الذي شيد التربية والتعليم وغذى الإعلام وأزرى بالإدارة بشكل جعل الطائفية هي اللغة الأكثر فهما وقبولا في المجتمع الكويتي؟ وأكد الشطي انه في كل فعل ديني هناك متطرفون، وفي كل حراك سياسي هناك غثاء، وفي كل بحر يموج زبد يذهب جفاء، وسينقشع الصبح عن مجلس ينفع الناس. وفي نحو آخر، علق الشطي على تصريح احد المسؤولين الإيرانيين بأن مصير الشاه ينتظر غيرنا، نحن في الكويت نمارس شعائرنا وحقنا في المعارضة ولا نشكو ديكتاتورية.

خالد الشطي

العدساني: لا مبرر لإحالة مرسوم الصوت الواحد إلى «التشريعية»

قال عضو المجلس المبطل رياض العدساني عن مراسيم الضرورة: ان المادة 71 من الدستور ذكرت انه اذا كان المجلس قائما وفي اول اجتماع له في حالة الحل او انتهاء الفصل التشريعي فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك اما اذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها قوة القانون، وهذا يوضح انه واجب العرض والاقرار في اول اجتماع، مع العلم ان الجلسة الافتتاحية يعتد بها وحالها حال باقي الجلسات ويوجد فيها مضبطة. وقال العدساني في تصريح له ان هناك اكثر من مرسوم ضرورة عرض في الجلسة الافتتاحية، واستنادا إلى اللائحة الداخلية حسب المادة 112 و113 تم تحويل مراسيم الضرورة الى اللجان المختصة.

وبين ان المادة 112 من اللائحة الداخلية تنص على ان: يحيل رئيس المجلس المراسيم بقوانين التي تصدر بالتطبيق للمادة 71 من الدستور الى اللجان المتخصصة لابداء الرأي فيها، ويكون لها في المجلس وفي اللجان صفة الاستعجال، مشيرا الى انه من الممكن تحويل مراسيم الضرورة الى اللجان المختصة كقانون الشركات والتأمين الصحي والرياضة وغيرها من القوانين، لكي تتمكن اللجان من دراسة القوانين وابداء الرأي ورفعها الى المجلس للتصويت.

وتابع: ولكن لا يوجد مبرر لتحويل قانون الانتخابات للصوت الواحد الى اللجنة البرلمانية المختصة، خاصة ان نص اللائحة الداخلية للمادة 113 واضح جدا: لا تقبل في اللجنة او المجلس اقتراحات التعديل في نصوص المراسيم بقوانين.

وتساءل العدساني: كيف يتم تحويل قانون الصوت الواحد الى اللجنة التشريعية، ومع العلم حسب المادة 113 من اللائحة الداخلية لا تقبل اقتراحات التعديل في نصوص المراسيم بقوانين، اي ان القانون يصوت عليه بالرفض او الموافقة وذلك حسب المادة 114 من اللائحة الداخلية؟ وهل يعقل ان يتم تحويل قانون انتخابات الصوت الواحد الى اللجنة التشريعية وان المرشحين الفائزين خاضوا تحت تجربته، فلا يوجد مبرر تحويل القانون للجنة المختصة لابداء الرأي خاصة ان مراسيم الضرورة غير قابلة للتعديل، والاصل من مارس القانون يعرف ايجابياته وسلبياته ولا يحتاج الى لجنة تبدي عليه رأيها.

رياض العدساني

محمد عاشور: المسيرة الأربعينية للحسين قضية عادلة

هاجم الناشط محمد عاشور حكومة سمو الشيخ جابر المبارك مبينا انها حكومة ذات اكثر من وجه، وجه تتعامل به مع المعارضة وآخر مع طبقة التجار وثالث وهو اكثرها بشاعة مع المواطنين الشيعة.

وأضاف عاشور في تصريح صحافي انه حفاظا على الأمن والنظام كان قد تقدم بكتاب يطلب به ترخيص مسيرة اربعينية الحسين عليه السلام الا ان طلبه قوبل بالرفض من الحكومة عن طريق وسيطها محافظ العاصمة، معتبرا ذلك خطأ فادحا ارتكبته الحكومة فلا يوجد بالدستور ولا القانون ما يؤيد ذلك الرفض.

وبيّن عاشور ان كتاب الرفض اعتبر المسيرة مناسبة دينية لها دور عبادة خاصة بها قائلا «هل هذا يعني اعترافا بأن الحسينيات دور عبادة وان كانت كما بين المحافظ فلم لا ترعاها الدولة وتنفق عليها؟».

وأشار عاشور الى المسيرات التي تخرج بين المناطق والمخالفة للقانون، موضحا اننا لم نر الحكومة تفعل شيئا تجاهها.

كما استغرب عاشور التناقض بالسماح للمسيرات السياسية والاحتفالية والرياضية والصحية ومنع الدينية، وقال اما الموافقة على كل انواع المسيرات او منعها بالكامل. وتساءل عاشور: هل يريدوننا الخروج دون ان نخطرهم؟ وهل لأننا نتبع النظام والقواعد نجازى بمثل هذا؟ فهل جزاء الإحسان الا الاحسان يا رئيس الحكومة؟

وأكد عاشور انه سيلجأ للقضاء العادل طالبا انصافه فقضية الحسين قضية عادلة وقضية مبدأ وهو للبشرية بكل أديانها وجميع مذاهبها.

محمد عاشور

خلال لقاء مفتوح أقامه مساء أمس الأول في الخالدية بعنوان «معاً نبني الكويت»

الصانع: الكويت تمر بمرحلة حرجة وتعاني من مشاكل الوحدة الوطنية والخلافات السياسية وتتطلب الحوار الهادف

كشف النائب يعقوب الصانع انه بصدد تبني فكر جديد في شأن تقديم مقترحاته ومشاريعه البرلمانية وذلك عن طريق وضع اولويات تخص مصالح الوطن بالدرجة الأولى، مشيرا الى ان الكويت تنزف في هذه المرحلة وتعاني من مشاكل الوحدة الوطنية والخلافات السياسية التي بلغت اشدها وشدد على ضرورة تواصله مع جميع الناخبين في مختلف القضايا والموضوعات حتى في المشكلات الخاصة بهم.

وقال الصانع في لقائه النقاشي المفتوح الذي عقده امس الأول في صالة عبدالله المبارك بمنطقة الخالدية بعنوان «معا نبني الكويت» ان الكويت لا يوجد بها نظام الديموقراطية المباشرة او شبه المباشرة وانما ديموقراطيتها منقوصة ليس بها استفتاء او الاستبيان على متطلبات الشارع، واضاف انه يسعى لتشكيل لجنة خاصة تعنى بالتواصل مع الناخبين والحصول منهم على مقترحاتهم ليقوم هو بدوره في عرضها على البرلمان ومحاولة انجازها مع اعضاء السلطة التنفيذية، لافتا الى ان عضو مجلس الأمة لزاما عليه التواصل مع قواعده الانتخابية.

وأوضح ان المقترح الخاص بموضوع الحبس الاحتياطي والذي عرض في المجلس المبطل لم تتم استشارة الجهات المختصة فيه سواء من المحامين او القضاة وهو ما ترتب عليه خروج قانون «مهلهل» على حد تعبيره، وانتقل الصانع للحديث عن الرعاية الصحية، مشيرا الى انها تعاني من مشكلات عديدة متناولا المقترحات التي تتحدث عن خصخصة القطاع الصحي او اعطاء المستشفيات لشركات كبرى ذات احترافية بالمجال الصحي، داعيا الى ضرورة التواصل مع المختصين للوصول الى نتيجة تخدم المصلحة العامة مستبشرا بترؤس د.صلاح العتيقي للجنة الصحية البرلمانية، وذكر ان هناك ما يزيد على 5200 حالة علاج بالخارج في مدة 6 اشهر، مشيرا الى ان ذلك يعني وجود خلل كبير وتفش للواسطة من بعض المتنفذين المحسوبين على بعض الوزراء، لافتا ان القطاع الصحي سيكون من اهم اولوياته في المرحلة المقبلة.

وأشار الصانع الى انه اتفق مع النائب عادل الخرافي على الدعوة لجلسة تحت عنوان «العصف الذهني» على الا تكون بصفة رسمية لاسيما ان الأمر ليس مقصورا فقط على تحديد الاولويات التي يدعو بعض النواب لتشكيل لجنة مؤقتة لتحديدها، وعلى صعيد مشكلة الإسكان وما يعانيه قطاع الشباب من تلك الاشكالية اعرب انه من غير المحمود في ظل الوفرة الاقتصادية الكبيرة التي تنعم بها الكويت ان يظل الطلب الإسكاني رهن الانتظار لمدة تصل الى 14 عاما بعدها يحصل المواطن على بيت في منطقة الخيران دون ادنى خدمات حياتية لهذه المنطقة، واضاف ان من اهم المشكلات ايضا في البلاد عدم وجود عدالة اجتماعية وغياب تطبيق القوانين بالرغم من وجود نصوصها، مستغربا من استمرار مشاركة بعض الأشخاص فيما يسمى بالحراك السياسي والخروج للشارع في حين انهم يفترض ان غالبيتهم من موظفي الدولة الملتزمين «بدوامات» واداء اعمال وخدمات للمراجعين، وتابع مخاطبا هؤلاء انه كان حريا بهم التزامهم بعملهم في الوقت الذي يخرجون للشارع للمطالبة بإنقاذ الوطن، مشيرا الى ان الدراسات تؤكد ان انتاجية الموظف الكويتي لا تتجاوز النصف ساعة وهو ما يعني وجود خلل كبير بمشاركة الحكومة بدليل ان قيادي اجهزة الدولة لا يتقلدون مناصبهم على اساس الكفاءة وانما بالواسطة والمحسوبية.

وعن التجمعات غير المرخص لها قال الصانع انها تخالف المادة 34 من قانون امن الدولة لافتا الى ان الجهات المعنية كانت تتجاوز هذا الأمر على سبيل عدم الاحتكاك والتصادم مع منظمي المسيرات، مشيرا الى انه في هذه الاثناء خرجت افعال البعض عن المعهود وتجاوزت تقدير حرمة المناطق السكنية وأصبحوا يعيثون في الارض فسادا وهو ما يعد مخالفا للعادات والتقاليد وايضا لقانون الجزاء، واوضح انه تقدم في وقت سابق بشكوى ضد المتجمهرين في منطقة كيفان وانه لم يقصد منها الإضرار بهؤلاء الشباب وانما للتأكيد على وجود تراخيص من الجهات الرسمية المعنية مثلما يحدث في اي دولة ديموقراطية متحضرة وللحيلولة دون احداث فتنة بين ابناء المنطقة والشباب المتظاهرين، مستنكرا تعامل وزارة الداخلية مع المتظاهرين فقط دون معرفة المحرك الأساسي لها والداعي اليها والعقل المدبر لهذه الفوضى متسائلا من صاحب حساب كرامة وطن؟ مؤكدا انه تبين خضوع هذا الحساب لدول خارجية اجنبية وزاد: هل يعقل خروج التجمعات في الساعات المتأخرة والتي قد تصل الى الساعة 12 بعد منتصف الليل؟ معتبرا ان هذه التصرفات ما هي الا محاولات للابتزازات السياسية الرخيصة التي لا تمت بصلة لمجرد التعبير عن وجهات النظر.

يعقوب الصانع متوسطا الحضور خلال اللقاء المفتوح (سعود سالم)

يعقوب الصانع متحدثا للحضور

وحول تنظيم دعم الحملات الانتخابية وضرورة وجود تشريع ينظمها أكد الصانع ان قانون الانتخابات وضع آلية للحملات الاعلانية الا انه تشوبه بعض المثالب ففي الوقت الذي اشترط ضرورة وجود اعلانين في الشارع لكل مرشح اغفل وضع شروط معينة للحملة الاعلانية في الصحف وهو ما يعني عدم وجود العدالة الكافية بين المرشحين.

وتناول الحديث عن قانون الرهن العقاري المسمى بقانوني 8 و9 لسنة 2008، مبينا انه من المضحك والمبكي في الوقت ذاته ان هذا القانون ألزم الهيئة العامة للإسكان والرعاية السكنية بتوفير 100 الف وحدة سكنية خلال 5 سنوات وبالرغم من انقضاء هذه المدة لم يتم تسليم اي وحدة، مؤكدا ان التقصير لا يرجع للهيئة بل ان القانون يتطلب ادارة عليا مقرونة بالإرادة الجادة بأن تقوم املاك الدولة وشركة نفط الكويت بالإفراج عن الأراضي السكنية.

وفيما يخص قانون الشركات اوضح الصانع انه سوف يتم بحثه من الناحية الشكلية لاستبيان وجود الضرورة من عدمه في هذا المرسوم اضافة لقيام اللجنة المالية والاقتصادية بدراسة جوانبه الاقتصادية والمالية

وعلى صعيد استقالة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير المالية مصطفى الشمالي عقب استجوابه في المجلس المبطل طالبه الصانع بضرورة اصدار بيان في هذا الأمر، مشيرا الى انه قام بالرد على بعض الامور التي تضمنتها محاور استجوابه والبعض الاخر هو مطالب بإيضاحه حاليا، مبديا الصانع استعداده لتوجيه اسئلة برلمانية للشمالي.

وعن عدم تنفيذ بعض الأحكام بالرغم من استحقاقها لاسيما فيما يخص عقوبة الإعدام او بالنسبة لقانون النظافة قال الصانع: من الناحية القانونية مثل هذه الأحكام لا تنفذ الا بعد مصادقة صاحب السمو الأمير عليها وفيما يخص النظافة أكد انه توجد مشكلة قانونية في هذا الخصوص مستنكرا سلوك بعض رجال الأمن عندما يقومون بإلقاء الفضلات بالشارع اثناء تواجدهم بالزي العسكري وصفتهم القانونية سواء لتسيير حركة المرور او للحفاظ على الأمن في الشارع، مؤكدا ان هذا الفعل يعطي انطباعا بانه لا يوجد للقانون هيبة، مشددا على ضرورة وجود ضبطية قضائية.

واستطرد الصانع في حديثه مشيرا الى ان الحكومات السابقة كانت تعتمد في اختيار اعضائها على المحاصصات السياسية بعيدا عن الكفاءات حيث كان يختار الوزراء على اساس القبيلة والطائفة والنفوذ السياسي، مشيرا الى ان هذا الأمر ينسحب على اختيار المستشارين في مجلس الوزراء وجميع القطاعات الحكومية والمناصب القيادية ايضا مطالبا بضرورة اصلاح راس الهرم والبدء من الوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدين ومديري العموم، مشيرا الى ان المرحلة المقبلة سوف تشهد العديد من المقترحات حول العدالة الاجتماعية وكيفية توزيع المناصب القيادية، مشددا على ان هذه المناصب لا يمكن ان تؤتى فقط على اطلاقها بمجرد موافقة الوزير المختص وانما لابد ان تكون من خلال قانون جامع مانع يخضع له الوزير في اختيار تلك الكفاءات القيادية.

وبالنسبة لمشكلة المرور اوضح الصانع ان المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون وان زيادة عدد الكاميرات لن تحل هذه الاشكالية، مطالبا بضرورة تفعيل استخدام الضبطية القضائية لمتجاوزي السرعة وغير الملتزمين بقواعد السير بالطرقات. وانتهى الصانع بالتأكيد على انه وكتلة الوحدة الدستورية لا يمكن ان يحجبوا الرأي حتى وان كان ضد توجهاتهم الفكرية مشيرا الى ان لقاءاته سوف تكون شهريا مع الناخبين «الرجال ـ النساء» كل على حدة اضافة الى ديوانيته يوم السبت من كل اسبوع بمنطقة كيفان.